الدول المجاورة للعراق : تزايد القلق بشأن تغيير أنظمة الحكم العربية

19-4-2003

غير أن الملفت للانتباه هو هذا الإصرار الكبير من دول المنطقة على مغادرة الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وتركه يتولى حكمه بنفسه، على الرغم من أن الجميع كان يُدرك أن مهمة الولايات المتحدة الأمريكية تتجاوز دور إسقاط النظام العراقي إلى إعادة تشكيل نظام سياسي في العراق، وهو ما يعني زعزعة أنظمة الحكم الحالية في الخليج

دعا المؤتمر الإقليمي في الرياض، الذي بحث في الوضع في العراق بعد إطاحة صدام حسين، إلى انسحاب قوات الاحتلال الأمريكية من العراق وتمكين العراقيين من حكم أنفسهم بأنفسهم، فيما أعلنت الولايات المتحدة عزمها على إرسال ألف خبير للبحث عن أسلحة الدمار الشامل في العراق. وفي بيانهم الختامي، شدد وزراء خارجية الدول الست المجاورة للعراق (السعودية وتركيا وإيران وسوريا والأردن والكويت) والبحرين الرئيسة الحالية للجامعة العربية ومصر، على "ضرورة انسحاب قوات الاحتلال من العراق وتمكين العراقيين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة من ممارسة حقهم في تقرير المصير"، في محاولة يائسة لتلميع صورتهم بعد المواقف المتخاذلة أثناء الحرب.

وشدد البيان الختامي الذي تلاه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل على ضرورة تولي العراقيين إدارة شؤون بلدهم بأنفسهم، وأعرب عن الأمل في تشكيل حكومة تمثل جميع العراقيين.

وكان المؤتمر الإقليمي افتتح برفض التهديدات الأمريكية ضد سوريا. وأعلن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل: "نحن نرفض رفضا باتا التهديدات الأخيرة ضد سوريا"، مؤكدا أن هذه التهديدات "لا يمكن إلا أن تؤدي إلى حلقة جديدة من القلاقل والعنف في المنطقة".

وفي نفس الوقت، قرر برلمانيون أمريكيون ديموقراطيون وجمهوريون شن حملة جديدة في الكونغرس للمطالبة بفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على سوريا. ويضاعف البيت الأبيض في الآونة الأخيرة التهديدات بفرض عقوبات على دمشق، متهما سوريا بإيواء مسؤولين كبار في نظام صدام حسين وحيازة أسلحة دمار شامل، غير أنه رفض مبادرات مماثلة العام الماضي.

وأكد مسؤول في البنتاغون أن الولايات المتحدة سترسل ألف خبير إلى العراق للبحث عن أسلحة الدمار الشامل. وقال المسؤول طالبا عدم ذكر اسمه: "سنرسل حوالي ألف شخص"، وأضاف أن "أعمال الحفر والنبش ستأخذ وقتا"، وأكد أن "الأمر سيكون صعبا ولن يكون نزهة"، في محاولة يائسة من واشنطن لتبرير عدوانها على العراق بأثر رجعي.

وكانت شبكة "سي أن أن" نقلت عن مسؤولين في البنتاغون أن هذا الفريق سيضم عسكريين وعلماء مدنيين وعاملين في القطاع الخاص برئاسة ضابط برتبة جنرال، وكان رئيس المفتشين

عن الأسلحة (هانس بليكس) دعا إلى عودة المفتشين الأمميين إلى العراق، معتبرا أن بإمكانهم أن يعطوا مصداقية معينة لاكتشاف أسلحة دمار شامل محتملة في العراق.

من جهته، أكد الشريف علي بن الحسين، رئيس الحركة الملكية الدستورية في العراق وابن عم آخر ملوك العراق فيصل الثاني الذي اغتيل سنة 1958، أنه يُفضّل وجود الولايات المتحدة لفترة محدودة في العراق على وجود الأمم المتحدة. وقال إن "الأمريكيين أفضل شريك"، معتبرا أن سيادة العراق "ستكون بلا معنى" إذا "جاءت الأمم المتحدة الآن" إلى العراق، وكأن التواجد الأمريكي يعزز هذه السيادة المسلوبة.

وبرر الشريف علي بن الحسين تفضيله للولايات المتحدة بأن "قوتها تعني أن القرارات المتخذة يمكن تطبيقها"، وأضاف أنه علاوة على ذلك "سيكون لنا شريك واحد في المفاوضات"، وهو علاوة على ذلك أحد الطامحين لاعتلاء عرش العراق واسترجاع النظام الملكي فيه.

على صعيد آخر، أفادت مصادر عسكرية أمريكية أن قوات مشاة البحرية الأمريكية (المارينز) يفترض أن تكون قد غادرت بغداد قبل 22 أفريل تاركة لسلاح البر الأمريكي السيطرة على العاصمة وضمان أمنها.

وموازاة مع ذلك، أعلنت وزارة الدفاع الرومانية أن الولايات المتحدة طلبت من رومانيا المشاركة في قوة "الحماية والاستقرار" في العراق. وأوضح وزير الدولة (جورج مايور) أن بوخارست قد ترسل وحدات هندسية ومن الشرطة العسكرية وأطباء إلى العراق، وأضاف أن "الوزارة تقوم الآن بدرس هذا الطلب".

غير أن الملفت للانتباه هو هذا الإصرار الكبير من دول المنطقة على مغادرة الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وتركه يتولى حكمه بنفسه، على الرغم من أن الجميع كان يُدرك أن مهمة الولايات المتحدة الأمريكية تتجاوز دور إسقاط النظام العراقي إلى إعادة تشكيل نظام سياسي في العراق، وهو ما يعني زعزعة أنظمة الحكم الحالية في الخليج العربي، وهو ما يسبب هذه التحركات المكثفة التي يبذلها حكام المنطقة قصد إبعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن العراق، وهو الشيء الذي لا يمكن حدوثه.